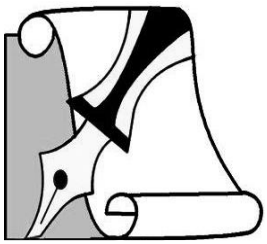

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	دعوة إسرائيلية لإقامة حكومة جديدة لمواجهة الأزمات الوجودية والمصير المجهول.....	3
2	وزير إسرائيلي سابق يتحدّث عن شَرْطين لإنهاء سيطرة "حماس" في غزة.....	3
3	حكم قضائي بمراجعة قرار بريطانيا بيع مكوّنات طائرات "إف35" للاحتلال الإسرائيلي.....	5
4	مستشار إسرائيلي: أطفال غزة لن يغفروا ولن ينسوا قتل عائلاتهم وتدمير بيوتهم.....	6
5	جنرال إسرائيلي: غزة تتحوّل إلى فيتنام دامية.. و"حماس" لن ترفع الراية البيضاء.....	8
6	محلّل عسكري إسرائيلي: حكومة نتنياهو هي العقبة الكبرى أمام إبرام صفقة تبادل.....	9
7	اعترافات إسرائيلية: تحكمنا "عصابة إجرامية" حطّمت مكانتنا عالمياً.....	10
8	تفنيد إسرائيلي لمزاعم "الجيش الأخلاقي" مع تكشّف الجرائم والمُخالفات.....	12
9	160 منظمة تدعو الاتحاد الأوروبي إلى حظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية.....	13
10	ترحيب إسرائيلي بإلغاء ترامب مُعاقبة مستوطنين ارتكبوا جرائم في الضفة.....	14
11	رئيس الأركان الإسرائيلي الجديد يكشف عن معطيات مختلفة لخسائر الحرب.....	15
12	ضابط سابق في "الشاباك": حماس لم تُهزَم.. وهذا الحل الحقيقي لتصفيتها.....	16

التفاصيل:

1 – دعوة إسرائيلية لإقامة حكومة جديدة لمواجهة الأزمات الوجودية والمصير المجهول

بعد أن وافق الاحتلال على اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، ودخوله حيّز التنفيذ، لا زال الإسرائيليون يرصدون أهم الإخفاقات المعروفة للعدوان على غزة، بعد أن فشلوا فشلاً ذريعاً بهزيمة حركة حماس، في ضوء ما كشفته تقارير الأسابيع الأخيرة عبر وسائل الإعلام أنها نجحت بإعادة تجنيد جزء كبير من المقاتلين إلى صفوفها؛ وهذا هو الفشل الإسرائيلي الأكبر على الإطلاق من نهاية حرب غزة.

أبراهام فرانك، الأكاديمي الإسرائيلي، ذكَر "أنّنا إذا استَثْنينا الفشل بإعادة المخطوفين حتى الآن بسبب الاعتبارات السياسية لبنيامين نتنياهو للحفاظ على حكومته، فإنّ الجانب الخفي من الفشل يتمثّل في واقع قطاع غزة، حيث تُواصل "حماس" السيطرة عليه، مع أن بديلها الجاهز هو السلطة الفلسطينية، وربما وحدها. لكن نتنياهو يواصل فرض حق النقض عليها، ويرفض أن تكون محوراً رئيسياً في مفاوضات اليوم التالي في غزة، رغم أن الاحتلال خاض حربه ضدّ "حماس" كي لا يتكرّر هجومها في أكتوبر 2023، ولإبعادها عن إدارة غزة." وأضاف في مقال نشره موقع "زمن إسرائيل" العبري، أن "هذا الفشل الإسرائيلي كان محتوماً سلفاً، لأنه إذا لم يكن هناك من يَرِث "حماس"، فإنها ستبقى لاستعادة الأنفاق، وقوّتها العسكرية، وسيطرتها المدنية، وستستثمر مواردها لبناء اقتصاد جديد، مع أن السبب وراء عدم العثور على حلّ "لليوم التالي"، ومن سيَخْلف حماس، سبب مجنون من وجهة النظر الإسرائيلية."

2 – وزير إسرائيلي سابق يتحدّث عن شرطين لإنهاء سيطرة "حماس" في غزة

تحدّث وزير إسرائيلي سابق من حزب الليكود، عن شرطين أساسيين لضمان إفقاد حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة، وذلك في أعقاب الحرب الإسرائيلية المدمّرة طيلة 15 شهرا.ً وقال الوزير السابق دان مريدور في مقال نشرته صحيفة "هآرتس" العبرية، إنّه "بدون التطبيع مع السعودية، وتدخّل السلطة، فإنّ

حركة حماس ستواصل سيطرتها في غزة." وشدّد مريدور على أن "الإدارة الفاشلة للمخاطر قبل الكارثة، والإدارة الاستراتيجية الفاشلة للمعركة في أعقابها، جعلت حماس تبقى هي المُسيطِرة في القطاع." وأوضح أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو فشل مرّتين؛ الأولى في إدارة الخطر أمام "حماس" حتى كارثة 7 أكتوبر، والثانية في إدارة الحرب منذ ذلك الحين وحتى الآن، مُضيفاً أنه "بسبب قرار حكومة الليكود خرجت إسرائيل من قطاع غزة، وحماس سيطرت بالقوّة على القطاع"(..) ؛ وأشار إلى أن إسرائيل تقف أمام سؤال "كيف سنتعامل مع القطاع المحكوم فعلياً من قِبَل حماس؟"، مُنَوّهاً إلى أنه كانت هناك "محاولة لخلق واقع من الحدود الهادئة لفترة طويلة. ومن أجل ذلك بذَل نتنياهو جهودًا مُضنية لتمكين حماس من الحصول على تمويل كبير من قطَر، وأعطِيت لها تسهيلات اقتصادية." واستدرك بقوله: "قرار كهذا يقتضي إدارة المخاطر، وحماس بقيت عدواً لدوداً ولا تسلّم بوجود إسرائيل (..)؛ وتل أبيب أخذت مخاطرة عالية على أمل الوصول إلى حدود هادئة. لكن حكومة نتنياهو فشلت فشلًا ذريعاً ومتواصلًا في إدارة الخطر الشديد." وتابع: "نتنياهو بمعرفته من هي حماس، كان يجب عليه أن يُجري كلّ أسبوع أو شهر، بنفسه وعن طريق هيئة الأمن القومي، جلسة مع رؤساء الجيش والشاباك، واستيضاح ما الذي يحدث في غزة."(..) ورأى أنه لو تصرّف نتنياهو ورؤساء الأجهزة الأمنية بهذا الشكل، لما كان هناك أي شك تقريباً بأنه كان يمكن "تجنّب كارثة 7 أكتوبر." وذكَر أن الفشل الثاني لنتنياهو "هو إدارة الحرب بعد 7 أكتوبر. وتدمير سلطة حماس هو هدف مناسب ومهم، ولا توجد إمكانية لتحقيقه بدون ضربة عسكرية قاسية؛ لكن أيضاً لا توجد إمكانية لتحقيقه بواسطة ضربة عسكرية فقط. تدمير سلطة حماس مرهون بسلطة أخرى تقوم باستبدالها." وأردف قائلاً: "تم اقتراح بديل كهذا على إسرائيل من قِبَل الرئيس الأمريكي وبعض الدول العربية. بديل حكومي لحماس كان يمكن أن يتم تشكيله من رجال السلطة الفلسطينية (التي ضعفها معروف، لكنها كانت مستعدّة لذلك) بمساعدة قوّات عربية (مصرية، إماراتية وغيرها)، وبمساعدة مالية ضخمة (ربما سعودية، إماراتية) من أجل إعادة إعمار القطاع." واستكمل بقوله: "لا يوجد أي يقين بأن هذا سينجح. لكن هناك احتمالية لذلك بدعم أمريكي ودولي واسع. هذه هي الخطوة المكمّلة لعملية عسكرية. وبدونها لن تكون هناك أي فرصة لإسقاط نظام حماس. بالفعل، الآن بعد مرور 15 شهراً، وبعد ضربة عسكرية قاسية، فإن حماس لا تزال تسيطر على قطاع غزة." وأكّد الوزير الإسرائيلي السابق

أن مصلحة تل أبيب هي إضعاف حماس وتعزيز السلطة الفلسطينية، مُستدركاً: "لكن الحكومة التي شكّلها نتنياهو يمكن أن تتفكّك إذا كانت هناك مفاوضات مع السلطة. لذلك، فإنّ الحرب جرَت منذ 15 شهراً، وحماس تسيطر حتى الآن على القطاع." ووفق قوله، فإنّ "كل ذلك واضح ومعروف لدى نتنياهو، وهو يُفضّل عدم وصول السلطة الفلسطينية إلى غزة، لأنه حينها سيتعيّن على إسرائيل التفاوض معها؛ وبالتالي ستسقط حكومة اليمين المطلق لاعتبارات سياسية." وختم قائلاً: "يجب إنهاء المعركة الآن، وإعادة جميع المخطوفين، ومواصلة عملية التسليم بوجود إسرائيل عن طريق التطبيع مع السعودية؛ وهذا مهم تاريخياً، ويساعد على صمودنا أمام محور إيران. لكن يبدو أن العملية مرتبطة بضمّ السلطة الفلسطينية".

3 – حكم قضائي بمراجعة قرار بريطانيا بيع مكوّنات طائرات "إف35" للاحتلال الإسرائيلي

حكَم قاضٍ بريطاني بضرورة السماح بإجراء مراجعة قضائية بشأن قرار الحكومة البريطانية بيع أجزاء من طائرات إف–35 لدولة الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان الوحشي على قطاع غزة. ويأتي هذا الحكم الصادر عن القاضي تشامبرلين في إطار طعن قانوني تقدّمت به عدّة منظمات حقوقية، بما في ذلك منظمة "الحق" الفلسطينية وشبكة العمل القانوني العالمية، ضدّ الحكومة البريطانية. وبحسب صحيفة "الغارديان" البريطانية، فإنه من المقرّر أن تُعقد جلسة الاستماع للمراجعة القضائية في أيار /مايو القادم، وذلك بعد قرار الحكومة البريطانية استثناء أجزاء طائرات إف–35 من حظر تصدير الأسلحة المفروض على "إسرائيل"، الذي تم اتخاذه في أيلول /سبتمبر الماضي. ودافعت الحكومة البريطانية عن قرارها بالاستناد إلى اعتبارات تتعلق بالأمن القومي، حيث أشارت إلى أن بيع مكوّنات طائرات إف–35 جزء أساسي من البرنامج المشترك مع حلف الناتو، وأنه من غير الممكن سحب هذه المكوّنات دون التأثير الكبير على برنامج الطائرات، وبالتالي على الأمن الدولي. من ناحية أخرى، اعترفت الحكومة البريطانية بأن هناك خطراً قائماً يتمثّل في أنّ أجزاء طائرات إف–35 قد تُستخدَم في انتهاك القانون الإنساني الدولي، لا سيما في سياق عمليات إسرائيل العسكرية في غزة. لكن الوزراء البريطانيين أكّدوا أيضاً أن المكوّنات البريطانية تُعتبر جزءًا لا غنى عنه في برنامج طائرات إف–35، ولا يمكن استبعادها دون

التأثير على القوّة الجويّة المشتركة للحلفاء في حالة نشوب صراع مع دولة مثل روسيا، بحسب "الغارديان."
وأشار القاضي تشامبرلين إلى أن القضية تتعلق بمصلحة عامة قويّة تتطلب حسماً سريعاً ونهائياً، موضحًا أن قرار الحكومة البريطانية باستثناء أجزاء طائرات إف-35 من حظر تصدير الأسلحة له أهمية كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي. كما أنه أضاف أن وقف إطلاق النار في غزة لن يؤثّر على القضايا الجوهرية والإجرائية المتعلقة بهذه القضية، حيث تستمر المنظمات الحقوقية في تقديم طعونها بشأن تورّط الحكومة البريطانية في تصدير الأسلحة التي قد تُستخدم في انتهاك حقوق الإنسان. وأكّدت منظمة "الحق" الفلسطينية في المحكمة أن اعتداءات الاحتلال في غزة أسفرت عن استشهاد عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين وتدمير واسع للبنية التحتية المدنية، موضحة أن هذه الأعمال كانت مدعومة جزئيًا من خلال الأسلحة والمكوّنات التي زوّدت الحكومة البريطانية الاحتلال بها.

4 – مستشار إسرائيلي: أطفال غزة لن يغفروا ولن ينسوا قتل عائلاتهم وتدمير بيوتهم

في الوقت الذي توقّف فيه إطلاق النار في غزة، وبدأت فِرق التفاوض تبحث اليوم التالي في غزة، تسود قناعات إسرائيلية متزايدة مفادها أن حماس لن تستسلم، وستبقى تُسيطر على القطاع حتى إشعار آخر. وهذا تطوّر سيّئ للاحتلال، الذي روّج لفرضية أن الحركة باتت مردوعة.

موشيه بن آتار، مؤلّف كتاب "الرحلة لإسرائيل الأخرى"، أمضى سنوات طويلة في التخطيط الاستراتيجي، وترأّس المجلس الصهيوني في "إسرائيل"، ومدير معهد الأبحاث والتعليم بمؤسسة كاتسنلسون، ومساعد مقرّب لعدّة وزراء، ومستشار رئيس "الدولة" إسحاق هرتسوغ، أكّد أن "نهاية حرب غزة أثبتت أن كلّ ما يخدم بقاء بنيامين نتنياهو السياسي كان سيّئاً بالنسبة للدولة، وكلّ ما هو جيّد لها كان سيّئاً له. وبسببه أهدر الإسرائيليون كمّاً كبيراً من الدماء والدمار والدموع." وأضاف في مقال نشَره موقع "زمن إسرائيل"، أن "واقع غزة اليوم يعني استمرار حماس بإنتاج مُقاتلين جدد كل يوم. والشباب المُنضمّون إليها ليس لديهم ما يخسرونه، مع انعدام المستقبل والأمل والحياة. وبات أكبر ضرر استراتيجي في الحرب على الجانب الفلسطيني هو بناء الجيل القادم من الانتقام من الاحتلال، لأن أطفالها الذين يكبرون لن ينسوا

ولن يغفروا تدمير منازلهم وقتل عائلاتهم، وسيستغرق الأمر أجيالاً للتعافي من الصدمة التي حفَرت عميقاً في وعي من نشأوا في غزة في ظلام وظلال الموت."

وأشار إلى أنه "في ظل هذا الواقع المعقّد، لا بدّ من اتخاذ قرار بقيادة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي والدول العربية الغنيّة لإنشاء حكومة مُوالية لإعادة الإعمار في غزة، والسير تدريجياً نحو عالم جديد؛ وهذه مسألة تتعلق بجيل أو أكثر. وستستمر حماس بالسيطرة على المنطقة، فيما يواصل نتنياهو استراتيجيته الانتخابية، وهو يعمل منذ 14 عاماً من الحكم دون تغيير؛ يمنع الحوار مع السلطة الفلسطينية، ويواصل سياسة الفصل بين الضفة وغزة. وقد أنتجت سياسته هذا التدهور الحالي." وذكَر بن آتار أن "السلطة الفلسطينية صحيح أنها فاسدة، وباتت غير فعّالة، لكنّها الجسم البديل الوحيد الموجود على الأرض. ورغم أن أبا مازن لا يحظى بدعم الأغلبية الفلسطينية، لكن العالم العربي يرفض تجاوز السلطة، ما يستدعي خلق آليّة جديدة ومهنيّة تستفيد من دعمها، وتنسّق معها، فيما تشكّل القوّات الدولية حلّاً مستقبلياً." في المقابل، فإن "حكومة نتنياهو المتطرّفة تواصل إنشاء عشرات البؤر الاستيطانية في قلب التجمّعات الفلسطينية الكثيفة، وتدمّر فرصة الانفصال عنها، ما يعني افتقارها للقدرة على المضي قدُماً في ترتيبات بناء المستقبل مع الفلسطينيين وإجراء محادثات معهم. وسيُثبت نتنياهو أنه ارتكب خطأً فادحاً عندما أضعفها لمدّة 14 عاماً، رغم أن الاعتراف بالخطأ ليس من ضمن أجندته، بل هو غير قادر عقلياً على الاعتراف بأن الاستراتيجية بأكملها التي بنَت مسيرته السياسية قد تحطّمت، وأدّت إلى الكارثة الأكثر فظاعة في تاريخ الاحتلال." وأشار إلى أن "رحيل نتنياهو وحده كفيل بتغيير في السياسة، لأن الفشل الاستراتيجي والتكتيكي لحكومته والجيش في إدارة حرب غزة لا يترك مجالًا كبيرًا للمناورة أمام تغيير الواقع. وبالتالي، فإن من الضروري استبدال من يتولّون القيادة السياسية اليوم، رغم أن القيادة العسكرية تتحمّل المسؤولية بالفعل، وأعلنت استقالتها، لأن القادة الذين فشلوا، وقادوا للكارثة الكبرى، يجب أن يتنحّوا عن مناصب صنّاع القرار، ويسمحوا لقادة جدد بقيادة رؤية جديدة، الأمر الذي قد يؤدّي إلى اتخاذ قرارات تاريخية تغيّر مسار الأمور." ودعا "المعارضة الإسرائيلية إلى المزيد من العزم، وتقليع أظافرها في النضال ضدّ حكومة الحرب، باعتبارها الخطوة الأولى على الطريق للخروج من حالة الجمود والظلام التي تعيشها دولة الاحتلال، تمهيداً لتحقيق مطلب الانتخابات المبكرة".

5 – جنرال إسرائيلي: غزة تتحوّل إلى فيتنام دامية.. و"حماس" لن ترفع الراية البيضاء

لا يتوقّف الخبراء العسكريون الإسرائيليون عن التصريح بحقيقة باتت واضحة للعيان، مفادها أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو هو وحده الذي ما زال يتوهّم أن "حماس" استسلمت في المعركة، ويزعم أن المزيد من الضغط العسكري فقط هو الذي سيُجبرها على إبرام صفقة التبادل، مع أن ذلك سيأتي على حساب المزيد من خسائر الاحتلال .

الجنرال يسرائيل زيف، قائد سلاح المشاة والمظلّيين الأسبق، وقائد فرقة غزة ورئيس فرقة العمليات في هيئة الأركان، أكّد أن "الأسبوع الخامس والستّين من الحرب على غزة انقضى، والاحتلال في طريقه إلى اللامكان. لا يوجد أي مَعْلم يسمح له بتحديد مكانه سوى اللانهاية. هناك شيء واحد واضح حتى الآن، وهو أنّنا نبتعد عن أهداف الحرب، وعن إنجازاتها التي تتآكل وتختفي؛ وصفقة المختطفين تبتعد أكثر فأكثر؛ وتورّطنا في غزة يزداد عمقاً؛ واتفاق وقف إطلاق النار في لبنان يقف على ركبتيه. واحتلالنا لمناطق في سوريا يتعرّض للإدانة من العالم، ولا يزال إطلاق النار الحوثي يهدّد تل أبيب، و"النصر المطلق" لا يلوح في الأفق ."

وأضاف في مقال نشرته "القناة 12"، أن "أهداف الحرب الأطول في تاريخ الاحتلال لم تتحقّق بعد. فحماس مستمرّة في حكم غزة، والمُختطَفون الذين لا يعودون ما زالوا يعانون في الأنفاق، والجنود ما زالوا يُقتلون. في ديسمبر/كانون الأول الماضي فقط، قُتِل 17 منهم. وفي بقيّة أنحاء قطاع غزة، أعادت حماس بناء نفسها. والصواريخ الـ15 التي تم إطلاقها قبل أيام تشهد على ذلك ." وأشار إلى أنه "من أجل ملاحقة حماس حتى النهاية، فإنّ على الحكومة فرض حكم عسكري كامل، وتجنيد فرقتين كاملتين من الجيش، وهو وضع لا تستطيع تنفيذه؛ وما تفعله الحكومة حالياً هو الاستمرار على ما هو عليه، مع نمط منتظم من عدم اتخاذ قرار في أي قضية، وأي ساحة، فيما تستعد الحكومة لإقرار قانون التهرّب من الخدمة العسكرية الذي يغرس سكّيناً في ظهور آلاف الجنود، في ظل الحاجة لكلّ واحد منهم في الخطوط الأمامية. لكن الحكومة تُملي واقعاً عبثياً، مليئاً بعدم المسؤولية والازدراء، عنوانه عار كبير، يشير إلى ضعف حقيقي للحكومة وبؤسها؛ وأصبحت إسرائيل دولة بأسرها تخدم حكومتها، وليس العكس".

وأكّد أن "سياسة الحكومة تُحوّل غزة إلى فيتنام، في ضوء نجاح حماس بزيادة معدّل تجنيدها لمزيد من

المقاتلين لتعويض من قُتِلوا في المعارك، ما يشكّل تراجعاً في إنجازات الحرب، مع دخول ظاهرة جديدة بين الإسرائيليين عنوانها إحصاء الجثث للشهداء الفلسطينيين في غزة، وهو مفهوم يعود إلى حرب فيتنام، مفادها أنه إذا قُتِل عدد كافٍ من الثوّار الفيتناميين، فإن الفيتكونغ سيَيأسون، ويستسلمون في النهاية؛ لكن ذلك استغرق 15 عاماً حتى خرج الأمريكان وذيولهم بين أرجلهم، ومعهم ستّون ألف جندي قتيل، فيما الفيتكونغ لم يستسلموا. وأوضح أنه "لا يوجد مثال من التاريخ على أن منظمة أيديولوجية دينية رفعت يديها، واستسلمت؛ بل إن هناك أمثلة كثيرة على أن الدول التي حاربتهم وصلت معهم في النهاية إلى نوع من التسوية، وهو ما حصل لنا في لبنان في نهاية حرب امتدّت 18 عاماً. لكن ما يمنعنا عن تكرار الأمر ذاته مع حماس في غزة اليوم هو اعتبارات بنيامين نتنياهو الشخصية، على حساب مصالح الدولة، ما يستدعي منه الاستيقاظ من وهم "النصر الكامل"، ووهمه باستسلام حماس من خلال المزيد من الضغط العسكري ." وشدّد زيف على أن "ما يجري في غزة من قَتْلٍ لامُتناهٍ يثير المزيد من الشكوك بين الإسرائيليين، ولكن بعد دفع المزيد من الأثمان على طول الطريق، ما يؤكّد أن الوضع الحالي هو الأسوأ على الإطلاق، ويفرض عليهم أفدح الأثمان، وإلى اللامكان. لكن المشكلة أنه مع مرور الوقت، يصبح الخروج من هذه المعضلة أكثر صعوبة، لأنه سيُصَعّب الاعتراف بالخطأ المتأخّر وارتفاع الأثمان. ولسوء الحظ، فإنّ من لا يستطيعون اتخاذ قرارات في ذروة اللحظة، تصبح فرص قيامهم بذلك أكثر بُعداً ." وختَم بالقول إنه "في هذه الأثناء، تمر أيام طويلة وليال شديدة البرودة. وليس من الواضح كيف يعيش المختطفون في غزة؛ ويصدمني من جديد في كلّ لحظة أن أفكّر أن لدينا مثل هذه القيادة المُخدّرة والمُبهمة التي لا تقاتل دون إعادتهم".

6 – مُحلّل عسكري إسرائيلي: حكومة نتنياهو هي العقبة الكبرى أمام إبرام صفقة تبادل

قال المُحلّل العسكري في صحيفة "معاريف" آفي أشكنازي، إن حكومة نتنياهو هي العقبة الكبرى أمام إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين من غزة. واتّهمها بممارسة كلّ الحيل لاستفزاز حركة حماس لتفجّر المفاوضات حول الصفقة. وقال أشكنازي: "حان الوقت لإزالة الأقنعة ووضع الأمور على الطاولة. المسؤولة عن مصير الأسرى هي حكومة إسرائيل. من منَع الإفراج في شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو

هي حكومة إسرائيل، من خلال الحيل التي نفّذتها، والتي قادت حماس إلى تفجير المفاوضات"، مُضيفاً أن "ممر فيلادلفيا ليس حجَر الزاوية لوجودنا." ومضى يقول: "لا يوجد منطق أو غاية في تمسّك الحكومة بالمفاوضات باستثناء بقاء حكومة إسرائيل الحالية التي فقَدت الرحمة وترَكت 100 من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، من الجنود والمجنّدات، لمصيرهم.. لا يوجد غاية من الطلب الإسرائيلي بمواصلة القتال حتى بعد الاتفاق. أوافق على أنه يجب الاستمرار في القتال في غزة؛ لكن هذا ليس ما يعنيه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو." وتابع: "لا يوجد أي منطق في مزاعم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أن إسرائيل لن توافق على اتفاق كامل لتحرير جميع الأسرى، سواء كانوا أحياء أو أمواتاً، مقابل إنهاء القتال. يجب تذكير رئيس الحكومة بأنه قبل شهر ونصف تقريبًا توصّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في الشمال، مع حزب الله، العدو الأكبر والأكثر خطورة من حماس." وكشَف أشكنازي أن جيش الاحتلال لا يقترب من بعض المناطق في غزة خشية من وجود أسرى داخلها، وقال: "حاليًا، لا يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بالمناورة في مناطق الوسط الثلاثة، ولم يدخل إلى الأحياء في خانيونس، وكذلك بعض الأحياء في مدينة غزة. السبب هو القلق من أن هناك أسرى في تلك المناطق. والفهم المستمد من التجارب السابقة هو أن دخول القوّات إلى مناطق يوجد فيها أسرى يعرّض مصيرهم لخطر كبير ومباشر." واستدرك قائلاً: "إذا كان الأمر كذلك، فما هي الغاية من الاتفاق الجزئي؟ كيف سيستمرون في القتال داخل نفس المناطق التي يوجد فيها أسرى؟".

7 – اعترافات إسرائيلية: تحكمنا "عصابة إجرامية" حطّمت مكانتنا عالمياً

تُواصل المحافل الدبلوماسية والسياسية في دولة الاحتلال تداول التقارير التي تصل وزارة الخارجية، والتي تكشف عن تدنّي مكانتها على الساحة العالمية، ممّا يقدّم استنتاجات مُحرجة ومُزعجة بحقّها.

شلومو شامير، الكاتب في الشؤون الدبلوماسية بصحيفة معاريف، أكّد أن "صحيفة "وول ستريت جورنال" نشَرت الأسبوع الماضي تحليلًا شاملًا لموقع إسرائيل الاستراتيجي على الساحة الإقليمية. ورغم الحديث عن إنجازاتها العسكرية في جبهات القتال، لكنّها في الوقت ذاته تتوسّع في الحديث عن حكومتها التي يثبت سلوك رئيسها بنيامين نتنياهو، ووزرائها الرئيسيين، خاصة يارين ليفين وإيتمار بن غفير وبيتسلئيل

سموتريتش، ممّا يجعل ما أوجده الجيش من فرص لتعزيز وتقوية الدولة، يتبدّد هباءً، ويؤثّر سلباً على مكانة إسرائيل الإقليمية والدولية." وأضاف أن "التقارير الصحفية العالمية لا تُخفي اهتمامها وتغطيتها الدائمة بما يقوم به وزراء حكومة اليمين من سلوكيات تتسبّب بأضرار هائلة للدولة؛ وبالأحرى تدمير مكانتها في الساحة العالمية. وسوف يستمر هذا الضرر طالما بقيت هذه الحكومة في السلطة." وأشار إلى أن "الإسرائيليين ليس لديهم وعيٌ كافٍ بمدى التدهور الذي أصاب مكانة الدولة، بعد أن عرفها العالم عبر كبار رؤساء الحكومات السابقين، مثل ديفيد بن غوريون، وغولدا مائير، وموشيه ديان، وإسحق رابين، وأريئيل شارون. أما اليوم، فالعالم يتعرّف على الدولة من خلال شخصيات بن غفير وسموتريتش، ممّا يجعل من دولة الاحتلال نقطة سوداء في شعاع المجتمع الدولي عموماً، وفي الولايات المتحدة خصوصاً التي صنّفت سابقاً شخصية الحاخام مائير كهانا بأنه إرهابي؛ لكنّه يجد اليوم من يعتنق أفكاره ويُمَجّده في حكومة الاحتلال." غال ليفرتوف، المُحامي والمحاضِر القانوني، وخرّيج كليّة الأمن القومي في الجيش، أكّد أن "حكومة الاحتلال الحالية أسوأ وأخطر من أي عصابة إجرامية، مع أن الأخيرة ليست مهتمّة بتدمير النظام الذي تتغذّى منه بالكامل؛ حتى أن رؤساءها لديهم خطوط حمراء، فيما قادة الحكومة الحالية يُمعنون بإلحاق الضرر الجسيم بالدولة، ناهيك عن تدميرها. حتى أن رئيسها ووزراءها يتصرّفون كقادة طائفة مُسيئة؛ وهذا بالفعل أكثر خطورة." وأضاف في مقال نشره موقع زمن إسرائيل، أن "الحكومة الحالية تسبّبت سلوكياتها المُشينة بنتائج مدمّرة من آلاف القتلى، ومئات المختطفين، وعشرات آلاف المُصابين في أجسادهم، ومئات آلاف الذين تمّ إجلاؤهم من المستوطنات؛ وأسفرت أخيراً عن شعب مُنهك ومُنقسم، ديمقراطية منهارة، اقتصاد مُحطّم، عزلة عالمية، أجزاء مدمّرة من الدولة." وأكّد أنه "لا يختلف كثير من الإسرائيليين على حقيقة أن من يَحكمهم هي حكومة غير شرعية، بدءاً من إعلان الانقلاب القضائي، وصولاً لفشلها في التصدّي لهجوم حماس في أكتوبر، وبينهما ما يقوم به الوزراء مرارًا وتكرارًا من تهديدات ضدّ قادة الجيش والأمن، ممّا يُحوّلها مع مرور الوقت ليس حكومة غير شرعية فقط، وإنما عصابة إجرامية، ما يجعل إسرائيل تعيش في خطر وجودي بسبب هذه الحكومة. ولذلك يجب أن تسقط، وبأي ثمن".

8 – تفنيد إسرائيلي لمزاعم "الجيش الأخلاقي" مع تكشّف الجرائم والمخالفات

دَأب قادة الاحتلال في أحاديثهم السياسية والصحفية، لاسيما تلك الموجّهة للرأي العام العالمي، على الزعم المتكرّر بأن جيشهم هو "الأكثر أخلاقيّة"، فيما تُفنّد الوقائع اليومية هذه المزاعم، بل تُثبت أنه الجيش الأكثر وحشية. واللافت أن هذا الانفلات من أي قِيم ومبادئ لم يقتصر على دمويّته مع الفلسطينيين، بل وعلى الإسرائيليين أيضاً؛ وهو ما لم يصل إلى القارئ العربي والدولي بعد. ورصد إيتاي لاندسبيرغ–نيفو، مؤسّس منتدى الاحتياط، والمُخرج والمُنتج التلفزيوني، "عدداً من الحوادث الغريبة التي تورّط فيها جيش الاحتلال، أهمّها المعركة القانونية التي تخوضها عائلة الجندي في الاحتياط ألون شامريز ضدّ الجيش؛ وقد تمّ تجنيده في الاحتياط يوم هجوم حماس في السابع من أكتوبر، لكن لم يكن لديه الوقت لارتداء الزيّ العسكري، وقُتِل بالخطأ على يد الجنود عندما حاول الهروب من أسْر مُقاتلي حماس. وما زال الجيش يرفض الاعتراف به كأحد جنوده."

وأضاف، في مقال نشره موقع زمن إسرائيل، أن "الحالة ذاتها تكرّرت مع طيّار سلاح الجو آساف داغان، الذي عانى لسنوات خلال خدمته العسكرية من ظاهرة ما بعد الصدمة، ما أدّى لانتحاره." وأشار إلى أن "حادثة ثالثة تكشف عن زيف الادّعاء بأن جيش الاحتلال هو الأكثر أخلاقيّة في العالم، تمثّلت بسماحِه لعالم الآثار الإسرائيلي زئيف إيرليخ، من ذوي المهنة غير العسكرية، بالتجوّل في مسجد بجنوب لبنان، دون إذن ودون مرافقة مناسبة، ما أدّى لمقتله مع جندي آخر على يد مُقاتلي حزب الله.."؛ وأوضح: "الآن يكذب قادة الجيش على عائلتيهما بشأن مُلابسات الحادثة، بما يتعارض مع مدوّنة الأخلاق العسكرية، التي تفرض قيوداً على أنشطة الجيش، وتدفعه لمزيد من الاهتمام بحياة الإنسان، وطهارة السلاح، واللاعنف." وأكّد أن "الحوادث التي تفضح هذا الجيش، واستهتاره بالقِيم الأخلاقية المُتعارف عليها بين جيوش العالم، وصلت إلى يوم هجوم حماس في السابع من أكتوبر، حين تخلّى عن جنوده، وترَك مستوطني غلاف غزة يواجهون مصيرهم المحتوم، وأخذ ثلث القوّة المُقاتلة على الحدود لقضاء عطلة؛ وما تبقّى هناك من معدّات لم يزد على 14 دبّابة فقط، بعضها غير صالح، وكتيبتين صغيرتين من المُشاة على طول حدود 65 كم، وهو إجراء انتحاري تسبّب بمقتل العشرات من المستوطنين الذين تُركوا بلا دفاع خلال هجوم حماس." وأوضح أن "هذا الجيش المزعوم بأنه الأخلاقي أرسل ضبّاطاً

مُتغطرسين للاستماع لتحذيرات المراقبين على حدود غزة، لكنهم استهانوا بهم، ولم ينقلوا معلومات التحذير الحَرجة. وهنا يحق للإسرائيليين طرح السؤال: أين ذهبت قيمة المصداقية لدى الجيش وهو يمزّق جنود الاحتياط في مئات الأيام من الخدمة العسكرية، بسبب النقص في قوّته البشرية، ما يضطر الجيش لاستخدام أوامر الاحتياط. وعندما تَطْلب منه المحكمة العليا تجنيد عشرات آلاف اليهود المتشدّدين، يُرسل فقط 3000 من الضبّاط والمجنّدين." وأكّد أن "هذا الجيش المزعوم بأنه الأكثر أخلاقيّة في العالم يخشى مواجهة ساسة الدولة وقادة أحزابها، لكنه يعرف جيّدًا كيفية استغلال من تطوّعوا للخدمة الاحتياطية الخطرة مرارًا وتكرارًا؛ وهو يواجه مشكلة منذ عدّة أشهر لتحديد هويّة من اقتحم قواعده في مركز التوقيف سيّئ الصيت "سديه تيمان"، وتسليم صورهم وأسمائهم للشرطة، خشية منه من الوقوف أمام المستوى السياسي الفاشل؛ وهو نفس الجيش الذي تخلّى طوال عشر سنوات عن جنديّيه في غزة؛ هدار غولدين وأورون شاؤول." وختَم بالقول إن "الجيش الذي يصف نفسه زوراً بأنه الأكثر أخلاقيّة يتّخذ قادته قرارات دنيئة وكاذبة أمام العوائل الثكلى والمختطَفين، ويخشى التحقيق في إخفاقاته، ما يكشف عن فشله بإثبات مزاعمه عن طهارة السلاح".

9 – 160 منظمة تدعو الاتحاد الأوروبي إلى حظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية

وجّهت أكثر من 160 منظمة غير حكومية ونقابة ومنظّمة مجتمع مدني، بينها "هيومن رايتس ووتش"، نداءً إلى الاتحاد الأوروبي يدعو إلى حظر التجارة والأعمال مع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس . وجاءت هذه الدعوة في رسالة موجّهة إلى رئيسة المفوّضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، حيث طالبت المنظمات الاتحاد الأوروبي بالالتزام بالقانون الدولي ووقف الدعم الأوروبي للمشروع الاستيطاني غير القانوني والانتهاكات المرتبطة به. وجاءت هذه المطالبات في ظل تحوّل الاهتمام الدولي نحو سيناريوهات "ما بعد الحرب" في غزة، وذلك بعد وقف هش لإطلاق النار، واستمرار معاناة الفلسطينيين هناك. وفي الوقت نفسه، يواصل الاحتلال الإسرائيلي توسيع مستوطناته غير القانونية في الضفة الغربية، وتكثّف القوّات الإسرائيلية من قمعها ضدّ الفلسطينيين. وكانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد أدانت مرارًا وتكرارًا، وبإجماع، المستوطنات الإسرائيلية

في الضفة الغربية، واصفة إيّاها بأنها "غير قانونية" و"عقبة أمام تحقيق السلام." كما اعترفت هذه الدول بخطورة الانتهاكات ضدّ الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث فرَضت حزمتين من العقوبات المستهدفة ضدّ مستوطنين إسرائيليين. وفي هذا السياق، أكّدت "محكمة العدل الدولية"، في حكم تاريخي صدَر في تموز/ يوليو 2024، على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، وحذّرت من خطورة الانتهاكات ضدّ الفلسطينيين، بما في ذلك ممارسات الفصل العنصري. وأعلنت المحكمة أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يُعَدّ غير قانوني، وأنه يتوجّب إزالة المستوطنات؛ كما أن الدول مُلزَمة بعدم الاعتراف بهذا الوضع غير القانوني أو دعمه. وأكّدت المحكمة صراحة أن على الدول منع العلاقات التجارية والاستثمارات التي تُسهم في إدامة الوضع غير القانوني الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وفي رسالتها إلى فون دير لاين، شدّدت المنظمات غير الحكومية والنقابات على أن سياسات الاتحاد الأوروبي تتعارض مع هذه الالتزامات القانونية الدولية. ورغم استثناء مُنتجات المستوطنات من المزايا الجمركية التفضيلية بموجب اتفاقية الشراكة بين الاحتلال والاتحاد الأوروبي، إلّا أنها لا تزال تدخل الأسواق الأوروبية دون قيود. وفي ظل الانقسامات الحادّة بين دول الاتحاد الأوروبي، لم يتمكّن الاتحاد من اتخاذ إجراءات ردًا على جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية وأفعال الإبادة الجماعية التي ارتكبها الاحتلال في غزة. ومع ذلك، فإن الحد الأدنى المطلوب من الاتحاد الأوروبي هو أن ينسجم مع تصريحاته وأن يفي بالتزاماته بموجب القانون الدولي، وذلك من خلال حظر التبادل التجاري والأعمال مع المستوطنات الإسرائيلية، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

10 – ترحيب إسرائيلي بإلغاء ترامب معاقبة مستوطنين ارتكبوا جرائم في الضفة

رحّب اليمين الإسرائيلي بقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رفع عقوبات فرَضتها إدارة سلفه جو بايدن، على مستوطنين ومنظمات يمينية ترتكب جرائم ضدّ مواطنين فلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة. وقال زعيم حزب "القوّة اليهودية" اليميني المتطرف، إيتمار بن غفير: "أهنّئ الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب على القرار التاريخي برفع العقوبات التي فرضتها إدارة بايدن على مستوطنين في الضفة الغربية." وزعَم بن غفير، وهو وزير الأمن القومي المستقيل احتجاجاً على اتفاق تبادل الأسرى ووقف النار في

قطاع غزة، في منشور على منصّة إكس، أن قرار ترامب "يُصحّح ظلماً استمرّ سنوات عديدة." وقال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، على منصّة إكس: "أشكر بصدق الرئيس دونالد ترامب على قراره العادل برفع العقوبات التي فرَضتها إدارة بايدن على مستوطنين وناشطين في المنظمات اليمينية." واعتبر "العقوبات تدخّلًا أجنبيًا صارخًا في الشؤون الداخلية لإسرائيل، وانتهاكاً غير مُبَرّر للمبادئ الديمقراطية والاحترام المتبادل الذي يجب أن يوجّه العلاقات بين الدول الصديقة." وتابع سموتريتش، زعيم حزب "الصهيونية الدينية" اليميني المتطرّف: "السيّد الرئيس، دعمكم الثابت لدولة إسرائيل هو شهادة على ارتباطكم العميق بالشعب اليهودي وحقّنا التاريخي في أرضنا"، وفق زعمه.

11 – رئيس الأركان الإسرائيلي الجديد يكشف عن معطيات مختلفة لخسائر الحرب

كشَف رئيس الأركان الإسرائيلي المعَيّن إيال زامير، عن معطيات جديدة تتعلق بخسائر الحرب في قطاع غزة، وتختلف عن الإحصائيات الرسمية التي أعلنها جيش الاحتلال في وقت سابق. جاء ذلك في أوّل كلمة لزامير منذ تعيينه رئيساً للأركان من قِبَل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو مطلع شباط/ فبراير الجاري، خلَفاً لـ"هيرتسي هاليفي" الذي أعلن عزمه الاستقالة الشهر الماضي. وقال زامير إنّ "عدد أفراد العائلات الثكلى في إسرائيل جرّاء الحرب، بلغ 5942 فرداً، في حين تجاوز عدد المُصابين 15 ألف جندي." وتختلف تصريحات زامير الذي من المقرّر أن يشغل رسمياً منصب رئيس الأركان في 6 مارس/ آذار المقبل، بصورة واضحة، عن معطيات الجيش الإسرائيلي المعلنة لخسائر جنوده في حرب الإبادة الجماعية بغزّة. إذ يُظهِر الموقع الإلكتروني للجيش الإسرائيلي أن عدد قتلاه منذ بداية حرب الإبادة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 844 ضابطاً وجندياً، بينهم 405 منذ بدء الاجتياح البريّ لغزّة. ويوضح أن عدد مُصابيه يبلغ 5696 ضابطاً وجندياً، بينهم 2572 منذ بدء الاجتياح البريّ لغزّة. بينما وفق زامير، فإنه "تم استيعاب أكثر من 15 ألف جندي تعرّضوا لإصابات جسدية وعقلية في منظومة إعادة التأهيل (بوزارة الدفاع)، وانضم 5942 فرداً إلى العائلات الثكلى"، أي أهالي الجنود الذين قُتِلوا في الحرب (الوالدان والأشقّاء والأبناء). وطوال حرب الإبادة التي استمرّت أكثر من 15 شهراً، لفَت مراقبون دوليون إلى أن إسرائيل تُعلن جانباً فقط من خسائرها البشرية والمادية، بينما تفرض الرقابة العسكرية تعتيماً

صارماً على حجم الخسائر الحقيقية. وفي الخطاب نفسه، قال "زامير": "سيظل عام 2025 عام قتال. يجب على وزارة الدفاع أن تستمر في العمل على تحسين قدراتها القتالية، وبناء القوّة ودعم احتياجات الجيش الإسرائيلي ومهام الأمن الوطني." وأردف: "اشترَت وزارة الدفاع الإسرائيلية خلال 2024 أسلحة ولوجستيات بقيمة 220 مليار شيكل (61.5 مليار دولار)، أي أكثر من أربعة أضعاف المبلغ في عام عادي."

وذكَر رئيس الأركان الإسرائيلي المُعَيّن أنه "تمّ استثمار أكثر من 150 مليار شيكل (42 مليار دولار) في عمليات الشراء المحلية، بهدف تعزيز الصناعات الدفاعية الإسرائيلية وتقليل الاعتماد على الخارج." وفي 30 يناير/ كانون الثاني الماضي، ذكَرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، أن تكاليف حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة بلغت 42 مليار دولار، بمعدّل 83.8 مليون دولار يومياً. وفي 19 يناير/ كانون الثاني الماضي، بدَأ سريان اتفاق وقف إطلاق النار بين حركة "حماس" والاحتلال، ويستمر في مرحلته الأولى 42 يوماً، يتم خلالها التفاوض لبدء مرحلة ثانية ثم ثالثة، بوساطة قطَر ومصر والولايات المتحدة. وبدعم أمريكي، ارتكب الاحتلال بين 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 و19 يناير 2025، إبادة جماعية بغزّة خلّفت أكثر من 159 ألف شهيد وجريح من الفلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 14 ألف مفقود.

12 – ضابط سابق في "الشاباك": حماس لم تُهزَم.. وهذا الحلّ الحقيقي لتصفيتها

أكّد ضابط إسرائيلي سابق في جهاز الشاباك، أنّ حركة المقاومة الإسلامية –حماس لم تُهزَم في قطاع غزة، رغم الإضرار الشديد بقدراتها العسكرية خلال الحرب الإسرائيلية التي استمرّت لأكثر من 15 شهراً. وقال الضابط السابق موشيه فوزيلوف، في مقال نشرته صحيفة "معاريف" العبرية، إنّ "الحل الحقيقي لتصفية حماس، يكمن في خلق شروط لا تسمح ببقائها على مدى الزمن، سواء من خلال إبعاد سكّان غزة، أو عبر التهديد العسكري الملموس، وبلا هوادة." وأضاف فوزيلوف أنه "في المعركة على الوعي العام تنطلق أصوات تُعلِن أنّ حماس هُزمت. لكن هذا الادّعاء بالحد الأدنى سابق لأوانه، وعملياً كاذب"، موضحاً أن "الحسم بالمعنى الحقيقي لا يجد تعبيره في أعداد مُصابي حماس أو بحساب الدمار في غزة،

بل في قدرة إسرائيل على فرض إرادتها على حماس." وذكَر أنّ "من يفهم هذا جيّداً هو الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي طرَح على البحث إمكانية توزيع سكّان غزة في أرجاء العالم"، مُشدّداً على أن "هذه الخطوة تستند إلى فهم استراتيجي عميق للشروط اللازمة للحسم الحقيقي." وأشار إلى أن البروفيسور يهوشفاط هركابي يتحدّث في كتابه "حرب واستراتيجية"، عن أن الحسم لا ينتهي بتحقيق إنجازات تكتيكية أو بضربة عسكرية شديدة للعدو. ويوجد اختباران جوهريان لتحديد النصر؛ الأوّل: تحقيق الأهداف التي وضِعت للمعركة بشكل غير قابل للتغيير من قِبَل العدو، والثاني: خلق واقع استراتيجي جديد لا يمكن للعدو فيه أن يواصل، كونه تهديد ذا مغزى. وتابع قائلاً: "يكشف هذا الاختبار أن إعلان النصر على حماس في هذه المرحلة ليس سوى وهم خطير"، مُبَيّناً أنه "رغم الضربة الشديدة التي تلقّتها حماس وزعماؤها، فإنها تواصل احتجاز الرهائن وتفعيل الخلايا والإبقاء على قوّتها السياسية والاجتماعية في القطاع. وطالما لم تتغيّر هذه الشروط، فإن حماس لم تُهزَم." وذكَر أن "المناورة العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة أضرّت بشكل شديد بالقدرات العسكرية لحماس، لكن الاختبار الحقيقي هو: هل كفّت المنظمة عن أن تكون عنصر تهديد؟"، معتقداً أنه بشكل عملي لا تزال حماس قادرة على إطلاق الصواريخ، وتنفّذ العمليات وتحكم سكّان غزة. وأردف قائلاً: "المؤشّر الواضح على أنه لم يتحقّق الحسم بعد هو رفض حماس تحرير الأسرى، أو وضع سلاحها"، مُضيفاً أن "منظمة لا تُسارع للتخلّي عن وجودها وعن مراكز قوّتها، لا يمكن هزيمتها فقط بوسائل عسكرية جزئية. ثمّة حاجة لعملية أوسع وأعمق." ولفَت إلى أنه "إذا أردنا دفع حماس إلى هزيمة حقيقية، بالمشاركة مع الولايات المتحدة، فعلينا أن نُفَعّل تهديداً عسكرياً ذا مغزى، يدفع قيادة الحركة لفهم أنه لا مفرّ أمامهم غير الاستسلام بشروط إسرائيلية"، مُشيراً إلى أن "الحديث لا يدور فقط عن قصف إضافي أو استهداف مركز، بل خلق واقع لا يُطاق بالنسبة لحماس، ويُضعضع حكمها، ويتسبّب في انهيارها الداخلي."

وشدّد على أنه لأجل الوصول إلى الهزيمة الحقيقية لحماس، فإنّ إسرائيل مُلزَمة بتحقيق كلّ أهداف الحرب في غزة، بما فيها إبادة القدرات العسكرية والسلطوية لحماس، وتحرير كلّ الأسرى، وخلق واقع لا تكون فيه غزة تشكّل تهديداً على إسرائيل، الآن وإلى الأبد.